

هل يجوز الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو ولماذا تخرج الأئمة من روايته فى الاستشهاد؟

تخرج أئمة اللغة من رواية الحديث، خوفاً من الكذب على رسول الله ﷺ، فقد أدركهم هذا الخوف كما أدرك الرعيل الأول، فنرى إماماً: كالأصمعى يتجنب رواية الحديث إلا قليلاً.

وأختار العلماء الاتجاه الأمثل فى الاحتياط والورع، حفاظاً على السنة النبوية.

وكان بعض الأئمة: كشعبة بن الحجاج - وهو من كبار أئمة الحديث - يميل إلى رواية الشعر، وحين يعجب له أهل الحديث ويقولون: يا أبا بسطام نقطع إليك ظهر الإبل لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ، فتدعنا وتقبل على الأشعار؟ فيجيبهم قائلاً: يا هؤلاء أنا أعلم الأصلح لى، أنا والذى لا إله إلا هو فى هذا أسلم منى فى ذلك.

وكانوا فى رواية الأشعار يتأثرون بطريقة الحديث فى التحرى. ومن العجب: أنهم لم يستشهدوا بالحديث مع أن شروط المحدثين كانت أدق وأقوى، ولعل السبب فى ذلك هو انصراف اللغويين والنحويين إلى ما يرويه لهم رواية الأشعار، وهذا الانصراف استغرق جهودهم، كما جاء فى «أصول النحو» للأستاذ سعيد أفغانى حيث قال: «ولكن ذلك أى: الاحتجاج بالحديث لم يقع كما ينبغى، لانصراف اللغويين والنحويين إلى ثقافة ما يزودهم به رواية الأشعار خاصة، انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلة كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر» أهـ.

وقد تعلل الذين منعوا الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو: بأنهم لم تكن لديهم الثقة الكاملة بأن تلك المرويات من لفظ الرسول ﷺ. يقول أبو حيان